تأثير ظاهرة اكتظاظ السجون في العملية الإصلاحية
(دراسة ميدانية)

م.م زياد خليفة خزعل

الوكيل الأقدم/ وزارة العدل

يعد اكتظاظ السجون مشكلة كبيرة تنعكس آثارها السلبية على عملية إصلاح وتأهيل النزلاء، وتتمخض عنها مجموعة من المشكلات الأخرى، التي تمتد إلى المرافق الصحية والخدمية، وكذلك التواصل الأسري داخل المؤسسة الإصلاحية، فضلاً عن أنها تمثل انتهاكًا لحقوق النزلاء والمودعين، التي أقرها القانون النافذ، وخاصة فيما يتعلق بأماكن النوم والراحة والاستحمام، التي تعد من المستلزمات الضرورية للاستقرار الذهني والبدني خلال مرحلة الايواء، فالاكتظاظ يساعد على انتشار الأمراض المعدية بين النزلاء، وكذلك الأمراض النفسية، وتفشي حالات الاعتداء الجنسي والبدني؛ بسبب التزاحم والتلاحم فيما بينهم، فضلاً عن صعوبة إجراء التصنيف لنوع الجريمة، أو مدة الحكم، أو درجة الخطورة، أو السوابق الاجرامية، وهذا بالنتيجة سيكون معوقًا لعملية الإصلاح والتأهيل، وتطبيق برامج التأهيل والتدريب والتشغيل، ففي دراستنا هذه سنسلط الضوء على ظاهرة الاكتظاظ من خلال استخدامنا لمنهج المسح الاجتماعي بالعينة، لقد تم اختيار عينة قوامها (200 نزيل) موزعين على مجتمع الدراسة في (10 سجون) بواقع (20 نزيلًا) لكل قسم، وتم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن الاكتظاظ له تأثير كبير على سلوك النزلاء وميولهم، إذ كانت هناك أفعال سلوكية مخالفة لقواعد الضبط داخل مراكز الايواء كإيذاء النفس، والتشاجر، والعنف، كما إن الاكتظاظ يتسبب بحصول حالات مرضية واسعة بين النزلاء وخاصة الأمراض الصدرية، والنفسية، والبدنية، فضلًا عن أثر الاكتظاظ بشكل كبير في مستوى الخدمات المقدمة للنزلاء (الصحية، والتعليمية، والايوائية، والتاهيلية)، وتوصلت الدراسة إلى أن للاكتظاظ أثرًا كبيرًا في ضعف العملية الإصلاحية من خلال ضعف برامج التدريب والتأهيل والتشغيل، وحرمان بعض من النزلاء من المشاركة أو حصول مشاركة واحدة خلال مدة الحكم الطويلة.

الكلمات المفتاحية: الاكتظاظ، النزيل، المؤسسة الإصلاحية، التأهيل المهني.

Impact of Prison Overcrowding on Reform Process:
Field Study

Asst. Inst. Ziad Khaleefah Khazaal

Senior Undersecretary/ Ministry of Justice

Prison overcrowding is a major problem that negatively affects the process of reforming and rehabilitating inmates and results in a set of other problems that extend to health and service facilities as well as family communication within the correctional institution. In addition, it represents a violation of the rights of inmates and detainees stipulated by the applicable law, especially with regard to sleeping, resting and bathing places, which are essential requirements for mental and physical stability during the shelter phase. Overcrowding helps spread infectious diseases among inmates, as well as psychological illnesses and the spread of cases of sexual and physical assault; due to crowding and cohesion among them, in addition to the difficulty of classifying the type of

crime, the length of the sentence, the degree of danger, or criminal records. This will, as a result, hinder the process of reform and rehabilitation and the implementation of rehabilitation, training, and employment programs. In this study, we will shed light on the phenomenon of overcrowding by using the social survey method by sample. A sample of (200 inmates) was selected. Distributed across the study community in (10 prisons) with (20 inmates) for each section, they were selected using a simple random sample method. The study reached a set of results, the most important of which are: The study concluded that overcrowding has a significant impact on the behavior and tendencies of inmates, as there were behavioral acts that violated the rules of control within the shelters, such as self-harm, fighting, and violence. Overcrowding also causes widespread illness among inmates, especially respiratory, psychological, and physical diseases. Overcrowding also has a significant impact on the level of services provided to inmates (health, education, housing, and rehabilitation). The study concluded that overcrowding has a significant impact on the weakness of the reform process through weak training, rehabilitation, and employment programs, and depriving some inmates of participation or obtaining one participation during the long sentence.

Keywords: Overcrowding, inmate, correctional institution, vocational rehabilitation.

الاستلام	الارجاع	القبول
2025/5/8	2025/5/ 14	2025/5/ 20

المقدمة

تعد ظاهرة اكتظاظ السجون من التحديات الكبيرة، التي تواجه أنظمة السجون خاصة تلك التي يكون فيها الاكتظاظ بمستويات عالية جدا تفوق الإمكانات المتاحة، سواء من حيث الأبنية، أو المستلزمات الأساسية للإيواء، ومقدرات الدعم المادي المتوفرة، فهي ظاهرة اجتماعية تظهر في النطاق الجنائي، حينما تكون هناك حاجة للأماكن في السجون أكثر من الطاقة الاستيعابية فيها، وقد شهد العراق تأثيرا ملحوظاً بهذه الظاهرة بعد أن أصبحت الطاقة الاستيعابية للسجون فيها أكثر من 200% سواء في السجون التابعة إلى وزارة العدل/ دائرة الإصلاح العراقية، أو المواقف التابعة إلى وزارة الداخلية، وبهذا أصبحت هذه الظاهرة حالة وبائية لا بد من علاجها، وقد أشار مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة بأن وصول حالة الإشغال بمرافق السجون بنسبة 120%؛ فإن هذه الحالة تعد حالة خطيرة تحتاج إلى وضع حلول لمعالجتها من أجل عدم إخلالها بنظام الإصلاح والتأهيل، وبطبيعة الحال فإن زيادة معدلات الجريمة، وخاصة بعد الأحداث التي رافقت دخول عصابات داعش الإرهابية سنة 2014، فضلاً عن ذلك فإن انتشار ظاهرة تعاطي وتجارة المخدرات أخذت مساحة كبيرة من التأثير داخل المجتمع العراقي نتيجة للظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، التي مر بها المجتمع، وتقدر أعدادهم حاليا داخل الأقسام السجنية فقط أكثر من خمسة عشر ألف نزيل، مما يشكلون23 % من نسبة الإيداع، فضلاً عن الجرائم الأخرى الجنائية التي لا تقل أهمية عنها، مثل جرائم القتل والسرقة.

إن اكتظاظ السجون ليست مشكلة العراق فقط، وإنما هي مشكلة تعاني منها الكثير من البلدان، وهذا ناتج عن اتساع نطاق الجريمة، ومشكلات الحضارة المدنية، فضلاً عن قلة الأبنية المخصصة للإيداع، وعدم توفر الأموال الكافية لإدارة مرافق السجون، وهناك دعوات أممية للحد من الاكتظاظ نتيجة للمشكلات الكبيرة التي تواجه برامج التأهيل والإصلاح داخل أنظمة السجون وخاصة ما يتعلق في تقديم الخدمات الأساسية، التي هي جزء مهم وأساس في نجاح العملية الإصلاحية، كذلك لا بد من أن تكون الإمكانيات المتاحة في تقديم الخدمات بما يتلاءم مع البرامج المعدة وفقاً للطاقة الاستيعابية النموذجية والقياسية لكي تكون هذه البرامج قادرة على تحقيق الأهداف الأساسية، التي وضعت من أجلها هذه المؤسسات في الإصلاح والتأهيل والإدماج ما بعد إطلاق السراح، وقد تضمنت الدراسة فصلين، الفصل الأول، الإطار النظري للدراسة، وتكون من ثلاثة

مباحث، المبحث الأول، عناصر الدراسة، والمبحث الثاني، المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في الدراسة، والمبحث الثالث، تضمن الإطار النظري للدراسة، وأما الفصل الثاني فقد تضمن الجانب التطبيقي للدراسة، وتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول، العينة، والمبحث الثاني، مجالات الدراسة، والمبحث الثالث، تحليل البيانات، ومن ثم النتائج، والحلول.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول عناصر الدراسة

أولًا: مشكلة الدراسة

يعد اكتظاظ السجون مشكلة كبيرة على الواقع السجني والمجتمعي على حد سواء، ويتعدى تأثير هذه المشكلة إلى مشكلات أخرى، مثل الواقع الصحي، والخدمي، والبيئي، والتواصل الأسري، والتأهيلي، ومرحلة الإدماج الاجتماعي، فضلاً عن عدها انتهاكا لحقوق النزلاء والمودعين، التي أقرها القانون النافذ، وخاصة فيما يتعلق بأماكن النوم، والراحة، والاستحمام، التي تعد من المستلزمات الضرورية للاستقرار الذهني والبدني خلال مرحلة الإيواء، فالاكتظاظ يساعد على انتشار الأمراض المعدية بين النزلاء، والأمراض النفسية، وتفشي حالات الاعتداء الجنسي والبدني بسبب التزاحم والتلاحم فيما بينهم، فضلاً عن صعوبة إجراء التصنيف لنوع الجريمة، أو مدة الحكم، أو درجة الخطورة، أو السوابق الإجرامية، وهذا بالنتيجة سيكون عاملاً معرقلاً لتطبيق برامج التأهيل والتدريب، وعلى ضوء ذلك تم طرح الأسئلة الآتية:

1. هل إن عدم التوسع في بناء السجون أدى إلى تفاقم مشكلة الاكتظاظ؟
2. هل إن مشكلة الاكتظاظ تكمن في صعوبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجه المجتمع؟
3. هل إن الاكتظاظ يؤثر في كفاءة الإدارة والعاملين في الأقسام السجنية؟
4. هل إن الاكتظاظ هو السبب الرئيس لتفشي الأمراض والمشكلات بين النزلاء؟
5. هل إن مشكلة الاكتظاظ هي العامل الأساس لعرقلة تنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية؟

هذه التساؤلات ستتم الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة.

ثانيًا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في تحديد الأسباب المؤدية إلى اكتظاظ السجون، وبيان المشكلات التي يخلفها هذا الاكتظاظ مع إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة هذه المشكلة لغرض الحد منها، وتمكين مقومات العمل الإصلاحي، لأخذ مسارها في النجاح لتحقيق الأهداف المطلوب.

ثالثًا: أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى دراسة مدى تأثير الاكتظاظ داخل السجون في العملية الإصلاحية والتأهيلية من خلال بيان الأسباب، التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الاكتظاظ، وتأثير هذا الاكتظاظ على حقوق النزلاء، ومستوى الخدمات، والأداء، وتحقيق الأهداف.

المطلب الثاني: المصطلحات والمفاهيم

1. الاكتظاظ

الاكتظاظ لغةً (ك.ظ.ظ) مفعول من اكتظ أي ازدحم[1] الشارع، واكتظ بالسكان (ممتلئ)، أما الاكتظاظ اصطلاحا يشير هذا المصطلح إلى الحالات التي يتجاوز بها الطلب على الأماكن في السجن، أي تجاوز عدد السجناء للحد الأقصى للطاقة الإيوائية[2] والرسمية للسجن، أي زيادة عدد النزلاء على الإمكانات الاستيعابية للسجون، مما يؤدي إلى اختلال وظيفتها، وتكون لها آثار سلبية على نزلائها[3]، واكتظاظ السجون ظاهرة اجتماعية تظهر في النطاق الجنائي حينما تغدو الحاجة إلى الأماكن في السجون أكبر من الطاقة الاستيعابية فيها.

2. المؤسسة الإصلاحية

المؤسسة لغةً هي منشأة تؤسس لغرض معين أو لمنفعة، ولديها ما تستثمره لتقديم هذه المنفعة، وهي الصيغة المؤنثة لمفعول (أسس)[4].

والإصلاح لغةً من مصدر أصلح، ومعناه الإتيان بالصلاح، وإزالة الفساد، والإصلاحية صيغة للموصوف بالإصلاح وإزالة الفساد، واصطلاحا فيعرفها معجم العلوم الاجتماعية بأنها منشأة لإقامة وإصلاح المذنبين والمنحرفين الذين يتلقون بها بعض برامج التعليم والتدريب الصناعي ومعاونتهم بجعل سلوكهم يتماشى مع المعايير السائدة، والمؤسسة الإصلاحية هي المكان المخصص لرعاية الأفراد وتأهيلهم من الذين قاموا بأعمال مخالفة للنظم والقوانين، وصدر بحقهم حكم بسلب حريتهم من السلطة القضائية[5].

وتعرف المؤسسة الإصلاحية بأنها مؤسسة علاجية وتأهيلية أكثر منها مؤسسة عقابية وتهدف إلى تحقيق فكرة العقاب وفكرة الإصلاح الاجتماعي معا[6].

وتعرف بأنها مؤسسات مهتمة بالوسائل والأشخاص المختصين لأجل دراسة نزلائها وتشخيص حالتهم وإصلاحهم[7].

3. النزيل

النزيل لغةً هو الضيف والشخص المقيم في مكان ما، مؤنثه نزيلة، وجمعه نزلاء ونزيلات[8]

وهو الفاعل للفعل نزل، وهو الحلول، ويقال نزل عليهن، ونزل بهم، أما اصطلاحا فهو الشخص الذي أودع في المؤسسة الإصلاحية بناء على أحكام شرعية (قانونية) صدرت بحقه نظرا لما اقترفه من مخالفات للأنظمة والقوانين السائدة في البلد المعني[9].

4. التأهيل المهني

وهو إعداد النزيل وتدريبه على عمل معين أو مهنة، وحسب المتوفر بالقسم السجني، ويعني أيضا إعداد النزيل إعدادا كاملاً للحياة الحرة الكريمة والعودة إلى المجتمع والإدماج في الحياة العامة بقدرة عملية كاملة يستطيع منها النزيل الحصول على الكسب المشروع والعيش الشريف[10]؛ لذلك فإن التأهيل المهني هو ومجموعة من التدخلات اللازمة لتمكين الأفراد في الأعمار جميعا من الحفاظ على أنشطتهم المعيشية اليومية.

المطلب الثالث: الإطار النظري

أولًا: الدراسات السابقة

إن الدراسة التي نقوم بها هي لبيان أسباب ظاهرة الاكتظاظ على العملية الإصلاحية والتأهيلية، فقد تمت دراسة مشكلة الاكتظاظ من الباحثين والمختصين في مختلف الدراسات السابقة، آخذة بنظر الاعتبار ما يتعلق منها المنهج المقارن مع مجتمعات أخرى، ومنها ما يتعلق بتأثير الاكتظاظ في الجانب النفسي والصحي، أو تأثيرها في مستوى الأداء، إلا أنها جميعا تنظر إلى الاكتظاظ كمشكلة لها تبعات على العملية الإصلاحية والتأهيلية بمختلف جوانبها، وتكمن أهمية الاطلاع على هذه لدراسات في تعزيز الأسس العلمية للدراسة، ومعرفة الآلية التي اُعتمدت في معالجة مشكلة الاكتظاظ لرسم مسارها، ونذكر بعضا من هذه الدراسات للتوضيح، ومدى علاقتها بدراستنا الوصفية والتحليلية.

1. الدراسة الأولى: بدائل معالجة مشكلة ازدحام السجون في الدول العربية في ضوء بعض التجارب الدولية[11].

توصلت هذه الدراسة إلى أنه لا بد من سن قوانين توجب استخدام العقوبات البديلة، ووضع ضوابط لتطبيقها، وأن يكون التعامل مع الجرائم الصغرى من خلال أنظمة غير رسمية تراعي حقوق الإنسان، مثل اللجوء إلى العدالة التصالحية، أو الوساطة، أو إصدار أحكام بالغرامات، وأن تكون هناك تدابير بديلة لمحاكمة النزيلات الأمهات أو الحوامل مع وجود إحصائية دقيقة للنزلاء لبيان أسباب صدور الأحكام عليهم ونوع الجرائم التي ارتكبوها ليتم في ضوء ذلك تحديد الأولويات التي أدت إلى الازدحام.

وقد بينت هذه الدراسة أ ن ازدياد معدل الجريمة واكتظاظ السجون يعد من المشكلات الكبيرة التي تواجه المؤسسات الإصلاحية، وقد خلصت إلى أهمية العقوبات البديلة في الحفاظ على النسيج الاجتماعي والإدماج الأسري، أي أن يكون البديل من الحكم هو لمنفعة المجتمع والإنسان الجاني، وتناولت أيضا اتجاهات السياسات العقابية، ومشكلة ازدحام السجون، وأن لا تصد العقوبات البديلة عن استجابات النظم السياسية في الحفاظ على الأمن والنظام، وقد أشارت أيضا إلى أن الاكتظاظ قد أثر في برامج التأهيل والإصلاح، وإعادة الإدماج، وعدم تأمين حقوق النزلاء، وخاصة ما يتعلق منها بالإيواء، والرعاية، وضرورة استحداث برامج للإدماج الاجتماعي، وتفعيل التعاون مع المؤسسات الأخرى لتأمين أكبر قدر من الرعاية والتأهيل لتحسين ظروف الإيواء.

2. الدراسة الثانية: العقوبات السالبة للحرية ومظاهر اكتظاظ المؤسسات العقابية في الجزائر[12].

تناولت هذه الدراسة مشكلة الاكتظاظ في السجون الجزائرية بسبب الاستخدام المفرط للعقوبات السالبة للحرية وخاصة الأحكام القصيرة، مما أدى إلى زيادة أعداد النزلاء في السجون، وهذه الظاهرة تعاني منها أغلب السجون العالمية، وخلصت الدراسة إلى أن الاكتظاظ أثر في البيئة السجنية وإصابة النزلاء بأمراض تنفسية، وتدني مستوى النظافة، وعدم القدرة على تلبية احتياجات النزلاء، فضلاً عن انتهاك الخصوصية، وعرقلة في تنفيذ برامج التأهيل، وقد استخدم الباحث المنهج المقارن في الدراسة لبيان ظروف الاكتظاظ في أوجه اجتماعية، واقتصادية، وسياسية مختلفة.

3. الدراسة الثالثة: مشكلة ازدحام السجون[13].

تناولت هذه الدراسة مشكلة اكتظاظ السجون في مصر وبعض الدول الأخرى من خلال دراسة مقارنة لبيان أسباب ازدحام السجون والآثار السلبية الناتجة عنها، فقد أشارت إلى أن الاكتظاظ يؤدي إلى تلوث الهواء، وإصابة غالبية النزلاء بأمراض الجهاز التنفسي والصداع وأمراض العيون، كما إن التدخين المفرط داخل الردهات يؤدي إلى انتشار أمراض صدرية خطيرة، فضلاً عن أن الاكتظاظ يؤدي إلى انتشار حالات التحرش الجنسي بين النزلاء، وضعف مستوى النظافة الشخصية مع حرمان النزلاء من المساحة الكافية للنوم، ونقص في مستويات التدريب والتأهيل.

4. الدراسة الرابعة: فلسفة البدائل غير الاحتجازية في ترشيد السياسة العقابية (المراقبة الإلكترونية انموذجا)[14].

أكدت الدراسة على إيجاد آليات مستحدثة لترشيد السياسة العقابية، وخاصة للأحكام قصيرة الأمد، وتهدف الدراسة إلى التعرف بالأسس الفلسفية لهذه البدائل غير الاحتجازية، وخاصة السوار الإلكتروني من خلال اتخاذ العقوبات البديلة كوسيلة لإصلاح المحكوم عليهم، والحفاظ على إدماجهم اجتماعيا، وبيان الدوافع الموضوعية والأسس الفلسفية للبحث عن هذه البدائل وتوضيحها ومراحل تطبيقها كخيارات إيجابية والتعريف بماهية نظام المراقبة الإلكترونية، وكيفية تطبيقه، وقد أشارت الدراسة إلى أثر العقوبة على حقوق الإنسان والتكلفة الاقتصادية لها، وعدم التناسب بين العقوبة والفعل الإجرامي، وأهمية البدائل في تخفيف الأعباء عن كاهل سلطة إنفاذ القانون، والاستفادة من التطور التكنولوجي في مجال نمو العمل المؤسساتي وخاصة تأهيل النزلاء، والعقوبات البديلة في هذا المجال لها أهمية للحد من هذا الاكتظاظ وفاعلية إعادة الإدماج الاجتماعي، كما إن الرقابة الإلكترونية تعد أحد البدائل غير الاحترازية المهمة في السياسة العقابية الحديثة، وأثرها الفاعل في تقويم وإصلاح المحكوم عليهم آخذين بنظر الاعتبار بأن النزلاء الذين يخضعون إلى هذه التجربة يكونون أكثر انصياعا للضوابط والشروط التي تضعها سلطات التحقيق أو المحاكم.

من خلال الدراسات السابقة نجد أن:

أ. العقوبات البديلة هي الحل الأمثل لفك الاكتظاظ.

ب. الاكتظاظ عامل أساس في نشر الأمراض بين النزلاء.

ج. يؤدي الاكتظاظ إلى عرقلة تنفيذ برنامج التأهيل والإصلاح.

د. الاكتظاظ يقوض برنامج الإدماج الاجتماعي والأسري.

هـ. يساعد الاكتظاظ على التلاحم والتشاجر بين النزلاء.

و. الاكتظاظ ينتهك الحقوق الشخصية للنزلاء.

من هنا نجد أن الاكتظاظ مشكلة كبيرة تحتاج إلى معالجة وتداخل من المؤسسات المعنية، وقد أشار المؤتمر السابع عشر لرؤساء المؤسسات العقابية في الدول العربية الذي عقد في تونس عام 2014، وشارك فيه ممثلون عن مجلس وزراء الداخلية العرب، وجامعة نايف للعلوم الأمنية، إلى تفعيل العقوبات البديلة للسجن للحد من ازدحام النزلاء داخل المؤسسات، وكذلك دعوة إلى إصلاح الأنظمة العقابية والجزائية لإحلال سياسات جديدة، وخاصة فيما يتعلق بالأحكام قصيرة المدة، منها تنفيذ العقوبات خارج أسوار السجن، على أن تكون المؤسسات قادرة على أداء دورها في هذا المجال، وتنفيذ المتطلبات للحفاظ على النسيج الاجتماعي، وبناء الإنسان، وتهذيب سلوك الجانحين والمجرمين.

وأشارت قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا بالتدابير غير الاحترازية (قواعد طوكيو 1990) إلى إن اللجوء للتدابير غير الاحترازية ممكن ان يتم في اي مرحلة من مراحل الدعوة الجزائية سواء اثناء التحقيق او أثناء المحاكمة او مرحلة تنفيذ العقوبة وهذه المراحل مهمة جدا ولها اثر في إعادة إدماج الجاني وهذا يحتاج فقط الى إيجاد الإطار التشريعي والقانوني المنظم لها والية الإشراف والرقابة.

ثانيًا: النظرية المعالجة لمشكلة البحث

تعرف النظرية حسب المنظور العلمي بأنها نسق فكري استنباطي منسق بشأن ظاهرة أو مجموعة من الظاهرات المتجانسة، ويحوي أي نسق إطارا تصوريا ومفهومات وقضايا نظرية توضح العلاقة بين الوقائع وتنظيمها بطريقة دالة وذات معنى، كما إنها ذات توجيه تنبؤي يساعد على فهم مستقبل الظاهرة ولو من خلال التعميمات[15].

لقد تم اعتماد نظرية النسق الاجتماعي في الدراسة، إذ إن الاستعانة بالجانب البنائي الوظيفي للبيئة السجنية محل الدراسة مهم جدا لبيان العلاقات داخل هذا النسق، ومدى تأثير الاكتظاظ في النسيج الاجتماعي والبناء الوظيفي، سواء من خلال علاقة النزلاء فيما بينهم، أو بين النزلاء والإدارة السجنية، كما إن هذا المنهج من الدراسة قد استخدم من كثير من العلماء في دراسة الظواهر الاجتماعية، ومنهم (أوكست كونت، وسبنسر، ودورك هايم، وكان، وبارسونز).

ثالثًا: منهج البحث

المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتساب الحقيقة والإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى تلك الحقائق وطرائق اكتسابها[16].

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال المسح الاجتماعي الذي يقوم على جمع وتحليل البيانات الاجتماعية عن طريق أدوات بحثية مثل المقابلة والاستبانة للحصول على المعلومات من المعنيين بالظاهرة محل البحث[17].

فمناهج البحث تعد مجموعة منظمة من المبادئ العامة والطرائق الفعلية التي يستعين بها الباحث في حل مشكلات بحثه مستهدفاً بذلك الكشف عن جوهر الحقيقة[18].

ويعرف (ديكارت) المنهج بأنه مجموعة من القواعد المؤكدة والسهلة التي تمنع مراعاتها الدقيقة المرء من أن يفترض صدق ما هو كذب، وتجعل العقل يصل إلى معرفة بالأشياء جميعا التي يستطيع الوصول إليها من غير أن يبذل مجهودات غير نافعة[19].

والمسح الاجتماعي هو منهج علمي لجمع وتحليل البيانات الاجتماعية من خلال مقابلات مقننة أو استبانات (استمارة البحث) لغرض الحصول على معلومات من أعداد كبيرة من المبحوثين يمثلون مجتمعا معينا، كما يهتم هذا المنهج بدراسة قطاع كبير من الواقع الاجتماعي بهدف الحصول على بيانات يمكن تفسيرها وتعميمها لأجل الإفادة منها في التخطيط المستقبلي[20].

فالمسح الاجتماعي يقسم على مسوح شاملة، ومسوح بالعينة، والشاملة هي التي تدرس مجتمع البحث كله لبيان وتحليل الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، أما المسح بالعينة فهو اختيار عينة من مجتمع البحث الكلي، وهذا النوع يختصر الجهد والوقت، وقد تمت الاستعانة بهذا المسح في هذه الدراسة[21]

رابعًا: مجالات البحث

1. **المجال البشري:** لقد شملت الدراسة المجال البشري لعينة من النزلاء في عشرة أقسام إصلاحية تابعة إلى دائرة الإصلاح العراقية.
2. **المجال المكاني:** تم اختيار عينة البحث من أقسام (قسم سجن البصرة المركزي، وقسم سجن الناصرية المركزي، وقسم سجن السماوة المركزي، وقسم سجن بابل المركزي، وقسم سجن الكرخ المركزي، وقسم سجن التاجي المركزي، وقسم سجن بغداد المركزي، وقسم سجن النساء المركزي، وقسم الرصافة الرابعة، وقسم سجن سوسة المركزي).
3. **المجال الزماني:** إن الوقت الذي استغرقه جمع وتحليل البيانات لعينة البحث للمدة من 2024/10/10 إلى 2024/11/10.

المحور الثاني: الجانب التطبيقي (الميداني)

المطلب الأول: أدوات البحث

1. الاستبانة

يستعمل الباحثون تسميات لهذه الأداة البحثية من الاستمارة إلى الاستطلاع إلى الاستخبار أو الاستبانة[22]، وهي أداة من أدوات جمع البيانات من المبحوثين المعنيين بالظاهرة أو مشكلة البحث، فالاستبانة هي واسطة بين الباحث والمبحوثين تهدف إلى جمع معلومات من الأفراد لبيان دوافعهم وميولهم نحو موضوع معين ومحدد مسبقاً[23]، وقد تم اعتماد استبانة مكونة من أسئلة عديدة، وتم إجراء المقابلة للنزلاء لغرض الإجابة عنها، وحسب ترتيبها، وتسجيل الإجابة في الأماكن المخصصة لها.

2. المقابلة

وهي إحدى أدوات البحث العلمي اللازمة لجمع المعلومات والبيات من الظاهرة المدروسة، وهي من الأدوات المهمة في جمع البيانات العلمية من المبحوثين[24]، وتتكون المقابلة من ثلاثة عناصر هي القائم بالمقابلة، والمبحوثين، وموقف المقابلة، كما إن العلاقة بين هذه العناصر تؤثر بشكل كبير في النتائج المستحصلة من المقابلة، إذ إن إجراء المقابلة مع النزلاء لبيان آرائهم بشأن ظاهرة الاكتظاظ، ومدى تأثيرها على حقوقهم وسلوكياتهم وتصرفاتهم اليومية.

3. الملاحظة

الملاحظة هي المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما معينة من الاستعانة بأساليب البحث من الدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة، حيث يتم اعتماد هذا الأسلوب بدون إخضاع العينة إلى عملية الضبط أو استخدام وسيلة من وسائل القياس، فيتم من خلالها ملاحظة الحقائق بصورة دقيقة، وتعتمد الملاحظة على عناصر مهمة هي الدقة، والموضوعية، وخطة مسبقة لها، مع وجود أدوات لتسهيل جمع البيانات من الملاحظة، فهي مشاهدة منهجية تعتمد على الحواس، وما تستعين به من أدوات للرصد والقياس، أي أنها مشاهدة للظواهر في أحوالها المختلفة، وأوضاعها المتعددة لجمع البيانات، وتسجيلها، وتحليلها للتعبير عنها بأرقام[25].

4. عينة البحث

تعرف العينة بأنها جزء من كل أو بعض من جميع[26]، ويصعب إجراء الدراسة على المجتمع ككل؛ وإنما يتم اختيار عينة منه، والمهم أن يتم اختيار العينة بصورة دقيقة، لأنه إذا اشتملت العينة على أخطاء؛ فإن ذلك لا يشكل أساسا مناسبا للوصول إلى نتائج بشأن المجتمع المستهدف[27].

لقد تم اختيار عينة قوامها (200 نزيل) موزعين على مجتمع الدراسة في (10 سجون) بواقع (20 نزيلاً) لكل قسم، وتم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة، ويعد مجتمع العينة من العوامل المؤثرة في تمثيل العينة، ويختلف حجم العينة تبعا لاختلاف مجتمع الدراسة والقضية التي يتم بحثها.

المطلب الثاني: تحليل الجداول والبيانات

بعد جمع البيانات الخاصة بالدراسة تم ترميزها، وتفريقها، وتدقيقها بصورة صحيحة، وتم استخدام قانون النسبة المئوية لمعرفة القيمة العددية بالنسبة لإجابات المبحوثين، وكما هو موضح في أدناه.

جدول رقم (1): يوضح الفئات العمرية للمبحوثين.

ت	الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
1	27-18	52	%26
2	37-28	61	%30.5
3	47-38	40	%20
4	57-48	31	%15.5
5	67 -58	11	%5.5
6	68_ فما فوق	5	%2.5

يوضح هذا الجدول بأن نسبة الأعمار الشابة هي أكثر إجراما؛ إذ إن هذه الفئة تكون أكثر تأثيرا بالظروف الاجتماعية، والاقتصادية وخاصة البطالة، وصعوبة البحث عن العمل، وغموض المستقبل مما يدفع الشباب إلى ارتكاب أعمال إجرامية لتلبية الاحتياجات.

جدول رقم(2): يوضح نوع الجريمة.

ت	نوع الجريمة	العدد	النسبة المئوية
1	إرهاب	94	%47
2	مخدرات	46	%23
3	قتل عمد	14	%7
4	سرقة	10	%5
5	تسليب	2	%1
6	اغتصاب	2	%1
7	تهديد	2	%1
8	خطف	2	%1
9	نصب واحتيال	2	%1
10	أخرى	26	%13

يتبين من خلال الجدول الخاص بنوع الجريمة، أن عدد النزلاء المحكومين بالجرائم الإرهابية النسبة الأعلى من النزلاء في عينة البحث، وقد كانت هذه النسبة انعكاسا واقعيا لعدد النزلاء المحكومين، كما إن ارتفاع هذه النسبة جاء نتيجة لإلقاء القبض وإصدار الأحكام على كثير من عصابات داعش الإرهابية، التي دخلت الأراضي العراقية سنة 2014، ويليها المحكومون بجرائم المخدرات، التي انتشرت بشكل كبير بعد عمليات التحرير، ولجوء العصابات المجرمة إلى استخدام هذه التجارة في تمويلها، وضعف السيطرة والرقابة على توريدها، ومن ثم جرائم القتل العمد والسرقة والجرائم الأخرى حسب ما مدرجة بالجدول، علما أن بعض هذه الجرائم كانت بسبب ارتفاع ظاهرة الإرهاب وتجارة المخدرات، وهذا مما أدى إلى اكتظاظ شديد في أقسامنا السجنية.

جدول رقم (3): يوضح نوع الجريمة.

ت	نوع الجريمة	العدد	النسبة المئوية
1	إرهاب	94	47%
2	مخدرات	46	23%

3	قتل عمد	14	7%
4	سرقة	10	5%
5	تسليب	2	1%
6	اغتصاب	2	1%
7	تهديد	2	1%
8	خطف	2	1%
9	نصب واحتيال	2	1%
10	أخرى	26	13%

يتبين من خلال الجدول الخاص بنوع الجريمة، أن عدد النزلاء المحكومين بالجرائم الإرهابية النسبة الأعلى من النزلاء في عينة البحث، وقد كانت هذه النسبة انعكاسا واقعيا لعدد النزلاء المحكومين، كما إن ارتفاع هذه النسبة جاء نتيجة لإلقاء القبض وإصدار الأحكام على كثير من عصابات داعش الإرهابية التي دخلت الأراضي العراقية 2014، وتليها المحكومون بجرائم المخدرات التي انتشرت بشكل كبير بعد عمليات التحرير ولجوء العصابات المجرمة إلى استخدام هذه التجارة في تمويلها وضعف السيطرة والرقابة على توريدها، ومن ثم جرائم القتل العمد، والسرقة، والجرائم الأخرى حسب ما مدرجة بالجدول، علما أن بعض هذه الجرائم كانت بسبب ارتفاع ظاهرة الإرهاب وتجارة المخدرات، وهذا مما أدى إلى اكتظاظ شديد في أقسامنا السجنية.

أما فيما يتعلق بمدى تأثير الاكتظاظ على الصحة البدنية للنزلاء، فقد أجابت مجموعة من العينة الإجابة بنعم على تأثير الاكتظاظ فيهم، وقد بين الجدول الآتي نوع هذا التأثير فيهم، وكما موضح في الجدول الآتي مع الإشارة إلى وجود تكرار لعدد من الأسباب المؤدية إلى ذلك.

جدول رقم (4): يوضح نسب المرض.

ت	اسم المرض	العدد	النسبة
1	ضيق التنفس	180	90%
2	أمراض جلدية	81	40.5%
3	اعتداء جنسي	21	10.5%
4	اعتداء جسدي	49	24.5%
5	أمراض رئوية	76	38%

يتبين من الجدول (4) آنف الذكر بأن معظم عينة البحث وبنسبة (90%) أشارت إلى أن للاكتظاظ آثارا على الجهاز التنفسي، وقد ذكروا أسبابا أخرى أيضا مما زاد من عملية التكرار والنسبة المئوية، وقد كانت نسبة الاعتداء الجنسي هي أقل نسبة، وتمثل (21 تكرارا)، وبنسبة 10.5%، فضلاً عن تأثير عملية الاكتظاظ في مستوى التلاحم والتزاحم بين النزلاء، مما يخلق حالات من الاعتداء الجسدي فيما بينهم.

أما فيما يتعلق في تأثير الاكتظاظ على الصحة النفسية، حيث أجاب مجموع عينة البحث بنعم، ومن خلال الجدول في أدناه نبين طبيعة الحالة النفسية، التي أثرت في النزلاء بسبب الاكتظاظ، وهناك أسباب عديدة تمت الإشارة إليها من النزلاء مما زاد من عملية التكرار بطبيعة هذه الأسباب.

جدول رقم (5): يوضح نسب المرض.

ت	اسم المرض	العدد	النسبة المئوية
1	قلق وخوف	92	46%
2	عزلة	58	29%
3	اكتئاب نفسي	75	37.5%
4	إيذاء نفس	69	34.5%
5	محاولة انتحار	1	0.5%

يتضح من الجدول (5) آنف الذكر بأن للاكتظاظ تأثيرات نفسية كبيرة، وخاصة حالات الخوف، والقلق، والاكتئاب النفسي مع وجود ظاهرة إيذاء النفس لدى النزلاء للتفريغ عن الطاقة النفسية بسبب الاكتظاظ لعدم وجود مكان كاف للراحة والنوم، وقد أشار أحد النزلاء في عينة البحث إلى محاولة انتحار من خلال التفكير بذلك بسبب اضطراب الشخصية، وتأزم الحالة النفسية، ومما يستوجب من خلال تحليل للبيانات في الجدول المذكور آنفاً وحالات التكرار لعدد من الأمراض النفسية للإجابة عنها من مجتمع البحث، وقد أثر ذلك في مستوى العلاقة بين إدارة القسم والنزلاء، حيث إن إنعزالهم وشعورهم بالخوف والقلق وحصول حالات من إيذاء النفس أدت إلى حصول فجوة بينهم وبين الإدارة وصعوبة في تطبيق البرنامج الإصلاحي، وقد أثر ذلك أيضا في مستوى العلاقة بين النزلاء وإدارة القسم السجني، حيث إن الانعزال والشعور بالخوف والقلق وحصول حالات من إيذاء النفس أدى إلى حصول فجوة بين الإدارة والسجين، مما أدى إلى صعوبة تنفيذ البرامج التأهيلية والإصلاحية بسبب ظهور هذه الحالات النفسية المصاحبة للاكتظاظ وأثرها أيضا في الجانب الأمني.

في حين بين مجموع عينة البحث بأن الاكتظاظ أثر في المساحة المخصصة للراحة والنوم، كما بين (86%) من عينة البحث بعدم وجود سرير منام لهم بسبب الازدحام والاكتظاظ الشديد، ويحتفظ فقط (14%) منهم بسرير نوم، وقد شكّل ذلك إحراجا للإدارة السجنية في ضمان تطبيق المعايير الدولية، وتأمين الحقوق الكاملة للنزلاء خلال فترة الإيواء، حيث إن وجود الأسرة يساعد على تحقيق الاستقرار النفسي والذهني للنزلاء.

كما يوضح الجدول، أن (27%) من عينة البحث بينوا أن لديهم أكثر من مشاركة في البرامج التأهيلية والتدريبية، و (49%) من عينة البحث لديهم مشاركة واحدة خلال فترة الإيداع، في حين بين (24%) من عينة البحث عدم مشاركتهم في دورات التدريب والتأهيل لحد الآن.

ويتبين من خلال ذلك أن نسبة الاكتظاظ قد أثرت بشكل كبير في مشاركة النزلاء بالبرامج التدريبية والتأهيلية، وقد تنوعت البرامج التي اشترك بها النزلاء منها تعليمية، وأخرى تشغيلية، وتدريبية، مثل الخياطة، والنجارة، والحدادة، وأعمال الألمنيوم، والسباكة، والنحت، والأعمال الكهربائية، والزراعة، والأعمال المسرحية والأدبية.

كما أشارت عينة البحث بحصولهم على خدمات علاجية من خلال المراكز الطبية الموجودة داخل الأقسام، إلا أن هذه الخدمة ضعيفة، ولا تتناسب مع الواقع الصحي لهم، وقد بين مجتمع عينة البحث مجموعة من الأسباب منها، قلة الطاقم الطبي، والأدوية، والمستلزمات الطبية، وضعف عمليات الإرسال، وعدم وجود أطباء خفر، وعدم حضور الأطباء الاختصاص في المواعيد المحددة، وعدم وجود أماكن مخصصة للمرضى لغرض بذل العناية واكتساب الشفاء، وعدم تعاون الطاقم الطبي معهم. كما أجاب (89%) من عينة البحث بأن الوقت المخصص للزيارات العائلية قليل جدا وغير مناسب بسبب الزخم الكبير للنزلاء، بينما أشار (11%) بأن الوقت المناسب للزيارة كاف، وهي نسبة قليلة جدا، في حين أشارت (80%) من عينة البحث بأن الوقت المخصص للتشميس قليل لا يتناسب مع ظروف الإيواء، وأن نسبة (20%) فقط أشارت بالإيجاب إلى الوقت المخصص بالتشميس والبرامج الترفيهية، وهذا يدل على أن الاكتظاظ له تأثير كبير في البرامج الترفيهية والتشميس لهم.

الخاتمة

بعد أن أنجزنا هذا البحث، ندرج في أدناه أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها، والتوصيات.

أولًا: الاستنتاجات

1. الفئة الغالبة في عينة البحث هي من الشباب.
2. معظم الأحكام ذات مدد طويلة وخاصة المحكومين بالمؤبد والإعدام.
3. جرائم الإرهاب والمخدرات والسرقة والقتل هي أكثر الأعداد، وهذا ينطبق على المجتمع السجني بصورة عامة.
4. الاكتظاظ له تأثير كبير في سلوكية النزلاء وميولهم، حيث كانت هناك أفعال سلوكية مخالفة لقواعد الضبط داخل مراكز الإيواء مثل إيذاء النفس، والتشاجر، والعنف.
5. تسبب الاكتظاظ بحصول حالات مرضية واسعة بين النزلاء وخاصة الإمراض الصدرية والنفسية والبدنية.
6. أثر الاكتظاظ بشكل كبير في مستوى الخدمات المقدمة للنزلاء (الصحية، والتعليمية، والإيوائية، والتأهيلية).
7. شكّل الاكتظاظ تأثيرا واضحا في الحقوق الشخصية للنزلاء، وعدم وجود حرية لخصوصية النزيل.
8. كان للاكتظاظ سبب في حصول حالات من الاعتداء الجنسي والبدني.
9. تبين أن للاكتظاظ أثرا كبيرا في ضعف العملية الإصلاحية من خلال ضعف برامج التدريب والتأهيل والتشغيل وحرمان بعض من النزلاء من المشاركة أو حصول مشاركة واحدة خلال مدة الحكم الطويلة.
10. أثر الاكتظاظ على مستوى أداء العاملين في الأقسام السجنية، وحصول حالات من الإرهاق الشديد خلال مدة العمل، وضعف مستوى الثقة بينهم وبين النزلاء.
11. تبين أن للاكتظاظ أثرا كبيرا في ضعف التواصل الأسري بين النزلاء وذويهم بسبب قلة مدة المواجهة.

التوصيات

1. بناء مؤسسات إصلاحية جديدة قادرة على استيعاب النزلاء وحسب الطاقة القياسية لتأمين الخدمات المطلوبة وفقاً للقانون النافذ والمعايير الدولية وحقوق الإنسان.
2. زيادة فاعلية الرعاية الصحية وتوسيع مراكز الخدمة العلاجية للحد من انتشار الأمراض والأوبئة والحفاظ على صحة النزلاء وتعزيز الطواقم الطبية المتخصصة.
3. مفاتحة الجهات المختصة لإمكانية شمول أكبر عدد ممكن من الدعاوى بالإفراج الشرطي وخاصة الأحكام الطويلة.
4. تعزيز برامج التصنيف للنزلاء من أجل الحد من الاختلاط السلبي للمحكومين وحسب الدعاوى والأحكام.
5. تفعيل قانون العقوبات البديلة وخاصة الأحكام الخفيفة التي لا تؤثر في أمن المجتمع من أجل تخفيف الطاقة الاستيعابية.
6. تفعيل برامج التشغيل الداخلي والخارجي من أجل التخفيف من حدة السلوك الداخلي، وخلق حالة من الاستقرار الذهني والنفسي خلال فترة الإيواء.
7. زيادة عمليات التواصل الأسري والعائلي من خلال تفعيل منظومة الاتصال الداخلية للتخفيف من أعباء الزيارات العائلية، مع إيجاد وسائل ممكنة لزيادة مدد الزيارة العائلية.
8. إعداد البحوث والدراسات المتخصصة لمعالجة المشكلات العميقة لظاهرة الاكتظاظ، وبيان تداعيات هذه الظاهرة على الجانب الأمني والخدمي والنفسي.
9. تعزيز الأقسام الإصلاحية بعدد كاف من الباحثين الاجتماعيين والنفسانيين من أجل الحد من وطأة الضغط النفسي للنزلاء ومتابعة شؤونهم الداخلية.

المصادر

(1) معجم المعاني الجامعة https //.almaany.com www.

(2) الحبيب بلكوش وآخرون (وضعية السجون في المغرب على ضوء المعايير الدولية والتشريعات الوطنية وضرورة الإصلاح) تقرير مركز الدراسات وحقوق الإنسان. مطبعة البضاوي 2021، ص12-16.

(3) عمر محمد المختار، معجم الصواب اللغوي ودليل المثقف العربي، المجلد الأول، عالم الكتب، القاهرة 2008، ص93.

(4) أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات والعلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت 1977، ص12.

(5) مازن بن عبيد العنزي، منى سعد الرشيدان (واقع أداء العاملين في المؤسسات الإصلاحية لتأهيل النزلاء) دراسة ميدانية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد الأول، 2021، ص42.

(6) مدحت محمد أبو النصر، رعاية وتأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2008، ص294.

(7) عبد الجبار عريم، السجون الحديثة، مطبعة المعارف، بغداد 1967، ص5.

(8) أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، الفعل نزيل بتسلسل 5101 من قائمة الأفعال المطبوعة على القرص المدمج المرفق بالمعجم.

(9) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع عشر، دار صادر، بيروت، 2000، ص 237.

(10) عبد الرحمن علي خميس، الإصلاح الاجتماعي في العراق، بحث مقدم إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد، 1989، ص124.

(11) محمد عبد الهادي شنتير(مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية/ جامعة أسيوط/ جمهورية مصر العربية)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بلا سنة طبع، بلا رقم صفحة.

(12) عمر الخوري، المؤسسة العقابية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 45، العدد4، 2008، بلا رقم صفحة.

(13) عطية المهنا، دراسة مقارنة، المجلة الجنائية القومية المجلد 46، العدد 3، 2003، بلا رقم صفحة.

(14) سامح المحمدي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية 2021.

(15) عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع)، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ الكويت العدد44، 1981، ص10.

(16) محمد شفيق البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية/ المكتب الجامعي، الاسكندرية، 1998، ص78.

(17) إبراهيم إبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق، عمان، ص158.

(18) حسين عبد الحميد رشوان، ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي، المكتب الجامعي، بلا سنة طبع، بلا رقم صفحة.

(19) إبراهيم محمد تركي، البحث العلمي أسسه ومناهجه، دار شتات للنشر، مصر 2010، ص105.

(20) سماح سالم، البحث الاجتماعي (الأساليب، المناهج، الإحصاء) دار الثقافة للنشر، الطبعة الأولى، عمان،2012، ص111.

(21) عبد الباسط محمد كاظم حسن البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، مكتبة الإنكلو المصرية، القاهرة، 1971، ص200.

(22) حسان حلاق، مقدمة في مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، بيروت ط1، 2010، بلا صفحة.

(23) ابراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية. مصدر سابق ص269.

(24) محمد محمود الجوهري، مصدر سابق، ص126.

(25) قاسم مطر الخالدي، منهجية البحث العلمي/ خطواته ومراحله، جامعة البصرة. كلية الإدارة والاقتصاد، بلا سنة طبع.

(26) سامح سالم، البحث الاجتماعي (الأساليب، المناهج، الإحصاء) مصدر سابق ص249.
(27) مصطفى خلف عبد الجواد، محمد الجوهري، قراءة معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة 2002، ص91.